

واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية
" التحديات والحلول في ضوء رؤية ٢٠٣٠ "

إعداد

د/ فاضل محمد فاضل العمري

أستاذ مساعد، قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية،

جامعة الجوف

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية، ومن ثم الكشف عن التحديات التي تواجه حريته، والخطوات المقترحة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي، كما اعتمدت على المقابلة كأداة لجمع المعلومات، وطبقت الدراسة على (٢٠) عضو هيئة تدريس من جامعات: الملك سعود والملك عبدالعزيز والملك فيصل، وخلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت في اثني عشر مفهوماً (Themes) بواقع أربعة مفاهيم كإجابة لكل تساؤل من تساؤلات الدراسة الثلاث، وكشفت النتائج المستوى العام المنخفض للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي الأكاديمية في المجالات الثلاث: البحث العلمي، واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي، بينما أظهرت مستوى مرتفع له في مجال التدريس، كما بينت النتائج أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ والجو السائد داخل البيئة الأكاديمية والبيروقراطية والدعم تمثل تحدياً للأستاذ الجامعي في ممارسة حريته في عمله، وأظهرت النتائج أن أربع ممارسات من شأنها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها وهي: دعم الجامعة لحرية الأستاذ الجامعي ورفع مستوى حريته، وأوضحت دور استقلال الجامعة في توفير مساحة أكبر من الحرية، ووجود مدونة أخلاقية تبين كل ما يتعلق بحقوق الأستاذ الجامعي وما يترتب عليه من حماية للجميع بما فيهم الأستاذ الجامعي، وأخيراً تكثيف ونشر الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات والتعاون المشترك مع المؤسسات المختلفة.

كلمات مفتاحية: الحرية الأكاديمية - التعليم العالي - أعضاء هيئة التدريس - قضايا في التعليم الجامعي.

The Reality of Academic Freedom of Professors at Saudi Government Universities: Challenges and Solutions in View of Vision 2030

Abstract:

The purpose of this study was to investigate the degree of Academic Freedom in Saudi government universities. It identified the challenges facing the academic freedom, and then proposed solutions to overcome them in view of vision 2030 goals from the point of view of faculty members. The study was carried out using a descriptive research design. Interviewing was adopted as the instrument for this study. A cohort of 20 professors from three universities - King Saud University, King Abdulaziz University, and King Faisal University- participated in the study. The results of the study revealed that the degree of academic freedom was low in three fields: research, decision-making, and expressing opinions. However, the degree of academic freedom was high in terms of teaching. Regarding challenges, the results revealed four factors that obstructed professors' freedom. These included the conservative nature of the Saudi society, the nature of academic environment, bureaucracy, and financial support. The study contained some effective solutions to overcome challenges that obstructed academic freedom. Recommendations for academic freedom at universities involved autonomy to universities, issuance of code of ethics, raising awareness on the need for academic freedom by way of organizing conferences, seminars, programs, and collaboration with other institutions.

Key Words: Academic Freedom – National Transformation Program – Higher Education – Faculty Members – Issues in Education.

مقدمة:

رسمت الحكومة السعودية بإطلاق رؤية ٢٠٣٠ ملامح جديدة للدولة والمجتمع السعودي، وانطلقت هذه الرؤية لتقدم نمطاً مختلفاً لمؤسسات المجتمع وأفراده، ولعل امتلاك مؤسسات الدولة كوادرات مؤهلة ومنتجة هو أحد أهم السمات المراد تحقيقه، ومن منطلق حرص الدولة على ضمان قدرة تلك المؤسسات على تحقيق أهداف الرؤية، فقد أطلقت برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ سعياً نحو دعم المؤسسات لتحقيق أهداف الرؤية وإدراكاً لمستوى الصعوبات والتحديات التي تواجهها والتي قد تعيق مهمتها في أداء دورها الجديد تجاه الرؤية (برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ص ١٠)، وقطاع التعليم العالي هو أحد تلك القطاعات التي تحمل مؤسساته على عاتقها مهمة تحقيق تلك الأهداف، ولهذا كان لزاماً على الجامعات السعودية أن تتخلص من كل ما يعيق تحركها نحو الريادة في مجال التعليم العالي، وامتلاك المقومات اللازمة لتحقيق أهداف الرؤية من ناحية، وأهدافها هي أيضاً كمؤسسات تطمح أن يكون لها حضورها العالمي والإقليمي من ناحية أخرى.

وبما أن الحرية الأكاديمية سمة من سمات الجامعات التي تنشُد الريادة والتميز، ومرتكز تقوم عليها سياساتها، وبما أننا أيضاً أمام منعطف جديد في مجال التعليم العالي خصوصاً في ظل التوجه الجديد نحو دعم استقلال الجامعات واعتماد كل مؤسسة على مواردها المالية ومصادر دخلها الخاصة بها، فقد باتت الحرية الأكاديمية ضرورة ملحة للأستاذ الجامعي؛ فحرية الأستاذ الجامعي تعتبر عاملاً مؤثراً في مستوى نهوض الجامعة ودرجة تفردها بين الجامعات، والجامعة التي يفتقد فيها الأستاذ الجامعي حريته الأكاديمية يصعب عليها تحقيق أهدافها الريادية.

ولأهمية الحرية الأكاديمية في البيئة الجامعية فقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات هذا المفهوم وحاولت أن تقدم شكلاً واضحاً لها وفهماً لأبعادها، وتحديدًا للخط الفاصل بينها وبين المسؤولية والالتزام، وقد أوضح عبدالله (٢٠١٢) أن الفهم الخاطئ للحرية الأكاديمية والتصور غير الدقيق يقف خلف العديد من الجدل والخلاف لدى الكثير في الأوساط الأكاديمية وغيرها، فالحرية الأكاديمية تحفظ حدود اللياقة والقيم الاجتماعية والتسامح، وهي لا تعني - كما يعتقد البعض - التحرر من جميع القيود، وإنما السماح لأعضاء هيئة التدريس والطلبة لتطوير الصفات الشخصية والفكرية في جو ديمقراطي، ولهذا يربط راسيل (Russell, 1993) في تناوله لمفهوم الحرية الأكاديمية بينها وبين الالتزام، ويشير إلى أنه على كل من ينادي بها أن يقر بأن مبدأ الحرية الأكاديمية يفرض وجود واجبات متبادلة على الأكاديميين يجب الالتزام بها، وهذا ما يؤكد أيضاً مانينق والش (Manning-Walsh, 2004) من أن الحرية الأكاديمية في إجراء الدراسات ونشر نتائجها ينسجم مع استشعار المسؤولية بالمبادئ الأخلاقية والأنظمة والإرشادات الحكومية فيما يتعلق بإجراءات الدراسة.

وأشار القرني (٢٠١٢) لمفهومين للحرية الأكاديمية: أولهما الحرية الأكاديمية المؤسسية (Institutional Academic Freedom)، وتعني حماية الجامعات من المنفذين ممن لديهم القدرة على التأثير على قراراتها وتوجهاتها في جوانبها المختلفة، وكذلك حريتها في اختيار أساتذتها ومقرراتها، وثانيهما حرية الأستاذ الجامعي وحمايته من التدخل في مواقفه أو في أدائه على مستوى التدريس أو البحث، كما حددت الجمعية الأمريكية للأساتذة الجامعيين (American Association of University Professors) مفهوماً للحرية الأكاديمية في نقاط ثلاث: أن يتمتع الأستاذ بالحرية الكاملة في أداء أبحاثه ونشر نتائجها، وأن يتمتع بالحرية الكاملة داخل القاعة في مناقشة أي موضوع دون تجاوز حدوده، وألا يخضع لرقابة المؤسسة (AAUP)، وفي تعليقهم على التعريف السابق أوضح وودز وآخرون (Woods et al, 2016) أن ما هو مطلوب هو توضيح المعنى الحقيقي المقصود من الحرية الأكاديمية من خلال البرامج التعليمية والنقاشات والبعد عن السلوكيات التي تتنافى مع مفهوم الحرية الأكاديمية.

وتعد الحرية الأكاديمية شكلاً من أشكال الحرية المشروعة العامة للإنسان، تتيح له حرية التفكير والنقضي والبحث وابداء وجهة النظر دون قيد أو شرط، بعيداً عن الخوف والتوجس والقلق (الزبيدي، ٢٠٠٠، ص ٢٠٩)، كما أن دورها أساسي في تفعيل الجامعات وزيادة كفاءتها، وكبرى الجامعات في العالم تنبأه باستقلالها وسلامة قوانينها من الخضوع لضغط سياسي أو

اجتماعي، بل إنها تكافح من أجل حماية حرية منسوبيها ومكتسباتها وتوجهاتها المختلفة من القيود والوصاية (القرني، ٢٠١٢، ص ١٤). فعلى المستوى العالمي أكد إعلان ليما حول الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي المنعقد عام ١٩٨٨ من قبل المنظمة العالمية للخدمات الجامعية (World University Service) على ثلاثة مضامين للحرية الأكاديمية، أولها: اعتبار الحرية الأكاديمية شرطاً أولياً للتعليم والبحث والوظائف الخدمية والإدارية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وثانيها: أن جميع الولايات ملزمة باحترامها وضمأن أن تحلي الجميع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما هو منصوص عليه في مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وثالثهما إن العمل في البيئة الأكاديمية يجب أن يكون حقاً للجميع وبالتساوي (The Lima Declaration, 2017).

وتشير وليامز (Williams, 2016) إلى أن الحرية الأكاديمية مهمة لأنها تعني التقصي والبحث ونقل المعرفة دون قيود، فالمعرفة لا تتقدم بدون مستوى من الحرية المستقرة والمزعجة، فلا جدوى من التعليم العالي دون الحرية الأكاديمية، وتؤكد هادسون (Hudson, 2016) نفس الموقف، وترى أن الحرية الأكاديمية مبدأ لا بد من الدفاع عنه، كما شددت الجمعية الكندية لأساتذة الجامعات في بيانها الصادر عام ٢٠١١ على أن الحرية الأكاديمية لا تلزم الفرد الحيادية، كما أنها تعطيه الحق في النقاشات الفكرية والنقد والالتزام، وجميع منسوبي المؤسسات الأكاديمية لهم كامل الحق في ممارسة وظائفهم بعيد عن أي قمع أو أذى، كما لا يحق للإدارة أن تقف ضد الحرية الأكاديمية لأعضائها (CAUT, 2011).

كما بين وانبينق (Wanbing, 2013) في دراسة تحليلية عن تطوير الجامعات البحثية في الصين، إلى أن الجامعات كي تحقق هدف التنمية والتطور، عليها أن تدعم الحرية الأكاديمية والدراسات العليا والتوجه للعالمية، كما توصل ماك كلاسكي و وينتر (McCluskey & Winter, 2014) إلى أن الحرية الأكاديمية تمر بمرحلة تغير كبير في هذا العصر، وأن سياسات الجامعات ومفاهيمها لا تتسجم ومتطلبات التغيير الحاصلة، وعليها أن تعيد النظر في سياسة الحرية الأكاديمية في ضوء الثورة التقنية، كما يجب أن يكون لدى الجامعات بياناً منشوراً للجميع يوضح كل ما يتعلق بالحرية الأكاديمية داخل مؤسستها.

ورغم أن الاهتمام بموضوع الحرية الأكاديمية في العالم العربي أقل مما هو عليه في دول العالم، إلا أن هناك جهود عربية تناولت الحرية الأكاديمية، ففي عمان خرج "مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية" والمنعقد بدعوة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٤ بنتائج منها: التزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاث من أساتذة وطلبة وإداريين، وشمول الحرية الأكاديمية حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات المناسبة، كما أكد على حق الجميع في الفرص المتاحة في مجالات التعليم العالي دون تمييز (الغريب، ٢٠١٢، ص ٧٧)، وقد أجريت العديد من الدراسات في الأردن منها دراسة سعيد (٢٠١٦) التي بينت أن درجة الحرية عالية، وأنه كلما زادت الدرجة العلمية زادت الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، بينما تزيد الحرية في مجال التدريس لدرجة الأستاذ المساعد، كما أظهرت دراسة الخزاعلة (٢٠١٦) أن مستوى الحرية متوسط في معظم مجالاته، ومنخفض في مجال حرية المشاركة الإدارية وصنع القرار، ويرى سليمان (٢٠١٥) أن الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية قبل ثورة يناير منخفضة وتعرض لأشكال مختلفة من الانتهاكات، وحدد مجموعة من إشكاليات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية منها السياسات الحكومية والقوانين الانتهاكية، وتدخل الأمن في الحياة الجامعية من خلال التدخل في تعيينات المعيدين والمدرسين، وممارسة سلطة شبه مطلقة في الجامعة، وأشار العجمي (٢٠١٥) إلى أن اهتمام الجامعات في الخليج العربي بالمواثيق والأعراف الدولية كان ضعيفاً.

وتعد الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية من الموضوعات قليلة الطرح والتناول من قبل الباحثين والدارسين، وبالنظر في الأدبيات ذات العلاقة يمكن القول أن مستوى الحرية الأكاديمية في مجملها متوسط المستوى مع إظهار بعض الدراسات لمستوى مرتفع من الحرية

تحظى به بعض الجامعات؛ ففي دراسة لأبو حيمد (٢٠٠٧) حول الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، كشفت الدراسة عن المستوى المتوسط للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في تدريسه وبحثه ومشاركته في اتخاذ القرار، وأرجعت السبب إلى الأنظمة الإدارية في الجامعات والبيروقراطية، وأشارت نتائج دراسة البلعاسي (٢٠٠٨) عن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في كليات التربية بالجامعات السعودية، إلى أن درجة الحرية في المجمل متوسطة، وأن حرية الأستاذ الجامعي متوسطة المستوى في اختيار المحتوى الدراسي وأسلوب التدريس والبحث والنشر العلمي والمشاركة في صنع القرار والتعبير عن الرأي وخدمة المجتمع، غير أن دراسة السرحاني (٢٠٠٨) أظهرت مستوى أفضل للحرية من الدراسة السابقة، حيث أكدت أن مستوى الحرية الأكاديمية في كل من البحث العلمي واتخاذ القرار وحرية التعبير والتدريس في كليات التربية بمنطقة الشمال تعد عالية، وهو ما أجمع عليه القيادات أنفسهم وأعضاء هيئة التدريس، كما بينت دراسة العامري (٢٠١٤) أن مستوى الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي كان متوسطاً في مجالات مهامه وعمله، وحظي مجال التدريس بالمستوى الأعلى في درجة الحرية وجاءت خدمة المجتمع الأكثر انخفاضاً، بينما جاءت حرية البحث العلمي وصنع القرار في مستوى متوسط.

وبينت دراسة الرويلي (٢٠١٥) أن مستوى الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات السعودية الناشئة عال في مجال التدريس فقط، ومتوسط في مجال البحث وخدمة المجتمع واتخاذ القرار، وتؤكد الدراسة أن اللوائح الإدارية والميزانية والمركزية أحد أهم أسباب الحد من حريات الأساتذة، وهذا ما أظهرته أيضاً دراسة الزبون والبرجس (٢٠١٥)، من أن واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية ثمارس بدرجة متوسطة، بينما أظهرت دراسة درويش (٢٠١٥) ارتفاع مستوى الحرية الأكاديمية في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز (الأمير سلمان سابقاً) في البحث العلمي واتخاذ القرار وخدمة المجتمع والتعبير عن الرأي والتدريس، وكشفت دراسة الذبياني (٢٠١٥) انخفاض مستوى معرفة الأستاذ الجامعي بمسائل كالمشاركة في توزيع المحاضرات على أعضاء هيئة التدريس من خلال مجلس القسم، واقتراح عضو هيئة تدريس زائر أو شخصية بارزة للعمل في القسم، واحتساب الاختراعات والابتكارات والأنشطة الإبداعية في الترقية، وإشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدتين والمحاضرين في إجراء البحوث، بينما يعتبر مستوى المعرفة عال في مسائل أخرى كالمعرفة بكل ما يتعلق بمجال التدريس واختيار عناصر المنهج، والمعرفة بأنظمة الترقية والنواحي المالية.

مشكلة الدراسة والتساؤلات:

بناءً على التغييرات التي تمر بها مؤسسات المملكة العربية السعودية بعد إطلاق رؤية ٢٠٣٠ فإن الجامعات السعودية - كأحد المؤسسات المعنية بالتغيير - مقبلة على مرحلة جديدة يعد الاستقلال والتنافسية أحد تحدياتها، والأستاذ الجامعي أصبح - في ظل هذه المرحلة - مصدراً من مصادر الدخل والريادة للجامعة، بما يقدمه من أبحاث ومبادرات وأفكار، وبما ينتهجه من طرق وألية في دراساته وتدريسه، وبذلك يصبح دوره هام في دفع عجلة جامعته نحو تحقيق أهدافها، ولن يكون هذا ما لم يمتلك الحرية الكافية التي تضمن له العطاء بشكل واسع في جميع مجالات عمله واهتماماته.

إن إطلاق رؤية ٢٠٣٠ وما تحمله من أهداف وتطلعات، جعل مهام مؤسسات الدولة صعبة بسبب ما تواجهه كثير من المؤسسات من تحديات قد تعيق أداء دورها في تحقيق أهداف الرؤية، ولهذا فقد اطلق برنامج التحول الوطني بهدف تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتصبح قادرة على تحقيق أهداف الرؤية واستيعاب طموحاتها وتطلعاتها، وقد ساهم البرنامج في دفع المؤسسات نحو العمل المشترك من خلال تحديد الأهداف المشتركة والتعاون فيما بينها لتحقيقها (برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ص ١٠). والجامعات كغيرها من المؤسسات تمر في الفترة الحالية بمرحلة إصلاح وتغيير ومواجهة للتحديات، هي مرحلة العمل على تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني، بهدف الانتقال من مرحلة ماضية هي مرحلة ما قبل ٢٠١٦ إلى مرحلة جديدة مختلفة، ألا وهي مرحلة ما بعد ٢٠٢٠، مرحلة تمتلك فيها المقومات اللازمة للريادة والتميز في مجال التعليم العالي، والقيام بدورها في تحقيق تطلعات الرؤية

التعليمية، والتي من أهمها أن تصبح خمس جامعات سعودية - على الأقل - ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٧).

إن الانتقال إلى مرحلة تقدم فيها الدولة رؤية جديدة وأهداف تعليمية جديدة يحتم على الجامعات ضرورة امتلاكها أدوات التقدم في جميع جوانب مهامها على مستوى البحث والتدريس والبرامج والمخرجات وخدمة المجتمع وغيرها من مجالات ووظائف، والأستاذ الجامعي هو العنصر الأهم في هذه العملية، ولذا فامتلاكه لأدوات التميز والإبداع يعد مطلباً هاماً وضرورة أكاديمية، ولأن الحرية الأكاديمية هي أحد أهم العوامل التي تدفع بالأستاذ الجامعي نحو الإنتاجية والتفرد، فإن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في الإجابة عن التساؤل التالي: ما واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية وما التحديات التي تواجه حريته الأكاديمية والحلول المقترحة لها في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- ما واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما الحلول المقترحة لتجاوز التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- التعرف على التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- التعرف على الحلول المقترحة لتجاوز التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

مصطلحات الدراسة:

الحرية الأكاديمية: حدد بيان ١٩٤٠ الصادر عن الجمعية الأمريكية للأساتذة الجامعيين الحرية الأكاديمية في ثلاث نقاط: أن يتمتع الأستاذ بالحرية الكاملة في أداء أبحاثه ونشر نتائجها، وأن يتمتع الأستاذ الجامعي بالحرية الكاملة داخل القاعة في مناقشة أي موضوع دون تجاوز حدوده من خلال مناقشة قضايا حساسة كقضية الدين وغيرها، وثالثاً أن لا يخضع لرقابة المؤسسة (AAUP)، وفي بريطانيا هناك مفهومين للحرية الأكاديمية، الأول يعني حرية الأستاذ الجامعي داخل المؤسسة، والثاني يعني حرية المؤسسة نفسها من التأثيرات الخارجية (عبدالله، ٢٠١٢، ص ٢٣). أما التعريف الإجرائي للحرية الأكاديمية في هذه الدراسة فهي حرية الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس وإلقاء المحاضرات العامة والمشاركة في اتخاذ القرار وإبداء الرأي مع التزامه بالمسئولية.

الأستاذ الجامعي: عضو هيئة التدريس بالجامعات السعودية ممن يحمل درجة أستاذ أو استاذ مشارك أو أستاذ مساعد.

رؤية ٢٠٣٠: الرؤية التي تم الإعلان عنها في شهر يوليو عام ٢٠١٦ من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة العربية السعودية، والتي تركز أهدافها على ثلاث

محاور أساسية هي العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، والموقع الجغرافي (الرؤية، ٢٠١٧).

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة أمور، فعلى المستوى النظري تستمد الحرية الأكاديمية ضرورتها من أهمية القضية نفسها، فهي شكل من أشكال الحرية المشروعة للفرد في حياته العملية بغض النظر إن كانت هذه الحرية تلعب دوراً في تحقيق أهداف الجامعة الاستراتيجية أم لا، ومع ذلك فهي مطلب ضروري للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي، فالجامعات التي يفتقد أساتذتها لحريرتهم في ممارسة مهامهم المختلفة، لا يمكن أن يكون لها حضور في مجال إنتاج المعرفة ونشرها، إن معظم الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية في المملكة العربية السعودية، كان قبل اطلاق الرؤية، والجامعات في مرحلة ما قبل إطلاق الرؤية، لم يكن أمامها تلك التحديات والمتطلبات الحالية التي ضاعفت حاجتها لجهد الأستاذ الجامعي وعززت دوره وزادت من أهمية حريرته، وبناء على متطلبات المرحلة القادمة، فإن الحرية الأكاديمية التي يحتاجها الأستاذ الجامعي مختلفة عن تلك التي أكدت عليها الدراسات السابقة.

وعلى المستوى التطبيقي فإن المرحلة الجديدة تحتم على الجامعات حاجتها للحرية الأكاديمية، فهي مطالبة بتوفير بيئة تعليمية محفزة ومنتجة على المستوى البحثي والتعليمي يعمل فيها الأستاذ الجامعي وينتج دون التعرض لضغوط أو مضايقات أو تقييد غير مبرر، ولن تستطيع الجامعات تحقيق أهداف الرؤية ما لم يمتلك الأستاذ الجامعي أدوات التميز وأهمها حريرته في التفكير والنقد والفحص والتساؤل والبحث والتدريس.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي وأقعها الحالي ومتطلباتها في ضوء أهداف وتطلعات رؤية ٢٠٣٠، واقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات حكومية سعودية (الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والملك فيصل) من أصحاب الدرجات العلمية أستاذ مساعد فما فوق ذكوراً وإناثاً، وتم اختيار هذه الجامعات لكونها جامعات قديمة وعريقة (غير ناشئة)، وأيضاً لاحتوائها على عدد كبير من الأساتذة في مجالات متنوعة وبخبرات عالية، ولكونها أيضاً من الجامعات التي تملك مقومات تحقيق هدف الرؤية المتمثل في أن يصبح بحلول ٢٠٣٠ أربع جامعات على الأقل ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم، وقد طبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقدم وصفاً للظواهر الحالية من خلال ما تم جمعه من بيانات خاصة بها، ومن ثم تفسيرها وتحليلها وتحديد العلاقة بين عناصرها (المنيزل والعتور، ٢٠١٠، ص ٢٦٩)، ويشير عباس وآخرون (٢٠١٥) إلى أن هذا المنهج يقدم وصفاً دقيقاً للواقع سواء كان بشكله النوعي الذي يهتم بوصف الظاهرة وتوضيح عناصرها أو بشكل كمي يوضح مقدار الظاهرة وحجمها في صورة رقمية (٢٠١٥، ص ٧٤)، قد اعتمد الباحث على نهجين، نهج ميداني من خلال المسح الميداني لآراء أفراد العينة، وآخر نظري اعتمد فيه على مراجعة وتفسير الأدبيات ذات العلاقة بالحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.

أداة الدراسة:

من منطلق طبيعة الدراسة وأهمية الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول مستقبل الحرية الأكاديمية، فقد عمد الباحث إلى استخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات في هذه الدراسة، والمقابلة أداة تُستخدم لمعرفة الآراء والأفكار ووجهات النظر حيال قضية معينة (Stewart, Treasure, Chadwick, & Gill, 2008)، من خلالها يستطيع الباحث الحصول على وجهات نظر واضحة تمكن الباحث من تطوير آرائه ورؤيته حيال قضيته (Susan, 2011) وما يميزها أنها تعتمد على اللقاء المباشر بين شخصين أحدهما يسأل والآخر يجيب (Babbie, 2004, p. 263)، كما أنها تحدث في جو تفاعلي يطرح فيها السائل أسئلة عامة وليس أسئلة

محددة ودقيقة. وبناء عليه فقد كانت المقابلة أنسب الأدوات لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم الباحث المقابلة حرصاً على الحصول على معلومات دقيقة ومتأنية، فإجراء المقابلة كان بحضور الباحث وفي جو هادئ وبعيد عن أي عوامل قد تؤثر على إجابة المستجيب أو تشتت ذهنه.

مجتمع الدراسة:

عمد الباحث إلى اختيار ثلاث جامعات سعودية بحيث تكون: جامعات قديمة (غير ناشئة)، وفي مناطق متفرقة، وعليه فقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس السعوديين - الذكور والإناث - في كل من جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة وجامعة الملك فيصل بالأحساء، والجدول رقم (١) يوضح أعداد أفراد المجتمع في كل جامعة:

جدول رقم (١) يبين توزيع أفراد المجتمع في كل جامعة

الجامعة	الذكور	الإناث	المجموع
جامعة الملك سعود	٣٠٨٣	٧١٢	٣٧٩٥
جامعة الملك عبد العزيز	٩٨٩	٨٥٥	١٨٦٢
جامعة الملك فيصل	٢١٧	٦١	٢٧٨
المجموع	٤٣٠٧	١٦٢٨	٥٩٣٥

يتضح من الجدول رقم (١) أن عدد أفراد مجتمع الدراسة هو ٥٩٣٥ عضواً متفرقين في الجامعات الثلاث، كما يوضح الجدول أن أفراد جامعة الملك سعود يشكلون النسبة الأعلى بين مجمل أفراد المجتمع وهو ما نسبته (٦٤ %)، يأتي بعدها جامعة الملك عبد العزيز حيث مثل أفرادها ما نسبته (٣١ %)، وجاء أفراد جامعة الملك فيصل ثالثاً بنسبة (٥ %)، وفيما يتعلق بالجنس فقد جاء عدد الذكور أكبر من عدد الإناث في الجامعات الثلاث، حيث شكل مجمل عدد الأفراد الذكور (٧٢,٥ %)، بينما مثل الإناث ما نسبته (٢٧,٥ %) من مجموع أفراد المجتمع.

جدول رقم (٢) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة

الجامعة	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مجموع الذكور	مجموع الإناث	المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
جامعة الملك سعود	٥٧١	٤٢	٦٩٦	١٣٤	١٨١٦	٥٣٦	٧١٢	٣٧٩٥	
جامعة الملك عبد العزيز	٢٥٣	٧٧	٢٣٢	٢٠٣	٥٢٢	٥٧٥	٨٥٥	١٨٦٢	
جامعة الملك فيصل	٤٣	١	٦٥	٨	١٠٩	٥٢	٦١	٢٧٨	
المجموع	٨٦٧	١٢٠	٩٩٣	٣٤٥	٢٤٤٧	١١٦٣	١٦٢٨	٥٩٣٥	

يتضح من الجدول رقم (٢) أن عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود أكثر من عددهم في الجامعتين الأخرين، حيث مثل عددهم مقارنة بجامعتي الملك عبد العزيز والملك فيصل ما نسبته ٦٤ %، وبناء عليه فقد أجريت المقابلة مع عشرة أفراد مختلفي الجنس والدرجة العلمية، وفي جامعة الملك عبد العزيز، مثلت العينة ما نسبته ٣١ % من مجموع أفراد المجتمع، وبناء عليه طبقت الدراسة على ستة أفراد من العينة مختلفي الجنس والدرجة العلمية، كما شارك في المقابلة أربعة أفراد من جامعة الملك فيصل وهو ما يقارب عددهم مقارنة بمجموع عدد أفراد مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

شملت الدراسة على (٢٠) عضواً، ونظراً لاختلاف المؤسسات واختلاف صفات المستجيبين داخل الجامعة الواحدة، فقد أخذ في عين الاعتبار هذا التباين عند اختيار أفراد العينة، ويوضح الجدول (٢) عدد ونسبة أعضاء كل جامعة مع تحديد الجنس والدرجة داخل الجامعة الواحدة.

ويوضح الجدول رقم (٣) أعداد افراد العينة من كل جامعة:

جدول رقم (٣) يبين أعداد افراد العينة من كل جامعة والدرجة العالمية

المجموع	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	اناث	ذكور	الجامعة
١٠	٥	٦	٧	٢	٨	جامعة الملك سعود
٦	٢	٣	٤	٣	٣	جامعة الملك عبد العزيز
٤	-	١		١	٣	جامعة الملك فيصل
٢٠				٦	١٤	المجموع

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد المشاركين من جامعة الملك سعود من الذكور (٨) ومن الإناث (٢) بنسبة ٨١% للذكور و ١٩% للإناث بحسب توزيع المجتمع، كما كان عدد المشاركين من جامعة الملك عبد العزيز (٣) لكل جنس بنسبة ٥٤% للذكور و ٤٦% للإناث، وكان عدد المشاركين من جامعة الملك فيصل (٣) ذكور و (١) أنثى بنسبة ٧٨% و ٢٢% لصالح الأعضاء الذكور.

أما فيما يتعلق باختلاف أفراد العينة باختلاف الدرجة العلمية، فقد عمد الباحث إلى اعتبار الدرجة العلمية الأعلى بدلاً من العدد، بمعنى أن العدد الأكبر للأعضاء ذي الدرجات العلمية الأعلى، وذلك لما يملكه صاحب الدرجة الأعلى - عادة - من خبرة وتجربة أكبر، ومعرفة بالشؤون الأكاديمية والتدريسية والبحثية والإدارية أكثر ممن هو دونه، والتي لها دور في إثراء الدراسة وتحقيق أهدافها بما يقدمه من نظرة مستقبلية وإجابات دقيقة، وبناء عليه فقد أجريت المقابلة في جامعة الملك سعود مع خمسة أساتذة وثلاثة أساتذة مشاركين وأستاذين مساعدين، وفي جامعة الملك عبد العزيز أجريت المقابلة مع ثلاثة أساتذة وأستاذين مشاركين وأستاذاً مساعداً، أما جامعة الملك فيصل فشارك في المقابلة أستاذاً وأستاذين مشاركين وأستاذاً مساعداً، ويوضح الجدول رقم (٤) عدد أفراد العينة وفق درجاتهم العلمية:

جدول رقم (٤) يبين عدد أفراد العينة وفق درجاتهم العلمية

المجموع	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	الجامعة
١٠	٢	٣	٥	جامعة الملك سعود
٦	١	٢	٣	جامعة الملك عبد العزيز
٤	١	٢	١	جامعة الملك فيصل
٢٠	٤	٧	٩	المجموع

إجراءات الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة اعتمد الباحث طريقة المقابلة المباشرة عن طريق طرح الأسئلة شبه المنظمة (Semi-Structured interview) والتي تمكن الباحث من تطوير رؤيته حول الفكرة من خلال تصور المشاركين للظاهرة (Bogdan & Biklen, 2011)، ولإعداد للمقابلة فقد أعد الباحث مجموعة من الأسئلة تمثلت في ثلاث أسئلة رئيسية مرتبطة بتساؤلات الدراسة الثلاثة، وتبع السؤال الأول أسئلة فرعية أخرى مرتبطة بوظائف الأستاذ الجامعي ومهامه وأنشطته للإجابة على تساؤلات الدراسة حول واقع حرية الأستاذ الجامعي الأكاديمية، إضافة إلى أسئلة فرعية أخرى تفرعت عن السؤالين الأخيرين المتعلقين بالتحديات والحلول سعياً للوصول إلى إجابات أكثر دقة عن التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية والحلول المقترحة، ونتج عن ذلك إعداد ثلاثة أسئلة رئيسية، سئلت لأفراد العينة هي كالتالي:

- كيف تصف واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في المجالات المتعلقة بوظائفه ومهامه وأنشطته واهتماماته؟

- يوجد تحديات تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في أداء مهامه وأنشطته واهتماماته في الجامعات السعودية الحكومية؟ ماهي في نظرك؟

- ماذا تقترح من حلول للتغلب على التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في أداء مهامه وأنشطته واهتماماته في الجامعات السعودية الحكومية؟

ولتحليل البيانات استخدم الباحث الفهرسة (Coding)، في الخطوة الأولى اعتمدت الفهرسة المفتوحة (Open Coding) وهي خطوة تقرأ فيها جميع الاجابات المدونة دون استثناء، ومن ثم تحدد وتصاغ جميع الأفكار ووجهات النظر لجميع المشاركين، بغض النظر عن مدى تباينها أو تنوعها أو اختلاف أهميتها، ثم بعد ذلك الفهرسة المحددة أو المركزة (Focused Coding) في الخطوة الثانية، وهي الخطوة التي حددت فيها المحاور والأفكار الهامة ذات الارتباط المباشر بهدف الدراسة (Emerson, Fretzm & Shaw, 2011).

لتحقيق ذلك اتبع الباحث الخطوات السبع التالية: ١- تدوين المقابلات المسجلة. ٢- مراجعة جميع النصوص المدونة. ٣- فهرست ما تم تدوينه. ٤- تطوير الاطار (البنية) التحليلي. ٥- تطبيق الإطار (البنية) التحليلي. ٦- وضع المعلومات المدونة في مصفوفات. ٧- وأخيراً استعراض وتفسير تلك المصفوفات (Gale, Heath, Cameron, Rashid, & Redwood, 2013). وتوصلت الدراسة إلى اثنا عشر مفهوماً (Themes) كإجابات لتساؤلات الدراسة: حرية التدريس، وحرية البحث العلمي، وحرية اتخاذ القرار، وحرية التعبير عن الرأي، وطبيعة المجتمع السعودي، والبيئة الأكاديمية، والبيروقراطية، والدعم المالي، وتعزيز الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعات، والمدونة الأخلاقية، والأنشطة التوعوية الثقافية.

نتائج الدراسة:

جاءت إجابات عينة الدراسة عام مقاربية، خصوصاً فيما يتعلق بالسؤال الأول المرتبط بواقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وقد جاءت إجابات الأعضاء حول واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي بشكل كبير متشابهة، حيث رأى معظمهم بأن الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في مجملها حتى الآن منخفضة، عدا الحرية في مجال التدريس فقد كانت بشكل عام مرتفعة، كما أكد الغالبية على أهمية رفع مستوى الحرية في جميع المجالات عما هي عليه حالياً لدعم دور الأستاذ الجامعي الايجابي في جامعته.

واختلفت الإجابات باختلافات بسيطة حول التحديات التي تحول دون تحقق الحرية الأكاديمية والحلول المناسبة لذلك، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في اثني عشر مفهوماً (themes) مرتبطاً بتساؤلات الدراسة الثلاثة بواقع أربعة مفاهيم لكل تساؤل، وهي: حرية التدريس، حرية البحث العلمي، حرية اتخاذ القرار، حرية التعبير عن الرأي، وطبيعة المجتمع السعودي، والبيئة الأكاديمية، والبيروقراطية، والدعم المالي، تعزيز الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعات، والمدونة الأخلاقية، وأخيراً الأنشطة التوعوية والثقافية، وقد عكست مفاهيم "حرية

التدريس" و"البحث العلمي" و"اتخاذ القرار" و"التعبير عن الرأي" إجابات المشاركين على التساؤل الأول، وعكست مفاهيم "طبيعة المجتمع السعودي" و"البيئة الأكاديمية" و"البروقراطية" و"الدعم المالي" إجابات المشاركين على التساؤل الثاني، وجاءت مفاهيم "تعزيز الحرية الأكاديمية" و"استقلال الجامعات" و"المدونة الأخلاقية" و"الأنشطة التوعوية والثقافية" كإجابات للتساؤل الثالث.

جاءت إجابات أفراد العينة حول واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي بشكل كبير متشابهة، فمعظمهم رأى بأن الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في مجملها حتى الآن منخفضة، عدا الحرية في مجال التدريس فقد كانت بشكل عام مرتفعة، قياساً بمجال البحث العلمي واتخاذ القرار والتعبير عن الرأي، وأظهرت الإجابات وجود تحديات داخلية وأخرى خارجية لها دور في الحد من حرية الأستاذ الجامعي، وكذلك الأمر بالنسبة للحلول المقترحة والتي من ضمنها ضرورة رفع مستوى الحرية في جميع المجالات ليصبح الأستاذ الجامعي قادراً على أداء دوره بشكل أفضل.

إجابة التساؤل الأول: ما واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أظهرت إجابات أفراد العينة أربعة مفاهيم وصفت واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات السعودية، وكانت كالآتي:

حرية التدريس:

فيما يتعلق بمجال التدريس اتفق معظم أفراد العينة على أن درجة حريتهم الأكاديمية عالية، حيث يمتلكون الحرية في إدارة القاعة واختيار الموضوعات واستخدام أسلوب التدريس المناسب، واستخدام الوسائل والتقنيات الملائمة، والتعامل مع الطلاب فيما يتعلق بالحضور والغياب، واختيار أسئلة الاختبار والواجبات وتصحيحها ووضع التقييم النهائي، دون تدخل من إدارة القسم أو الكلية أو الجامعة، وأكدوا على حريتهم العالية في اختيار كتاب المقرر والمحتوى وتوزيع موضوعاته وإضافة مراجع لتحقيق أهداف المقرر، ومع أن اعتماد الكتاب المقرر يتطلب موافقة المجالس المعنية، إلا أنها إجراءات تنظيمية عادة ما تنتهي بالموافقة، وقد أشار أحد أفراد العينة إلى مستوى حرية التدريس المرتفعة بقوله: "لي ما يقارب الثمانية عشر عاماً وأنا أعمل في هذه الجامعة، ولم يمر علي يوم واحد جاءني فيه من يقول أنني أدرس بالطريقة الخطأ، أو يفرض أمراً لا أرغبه".

ومع ذلك فهناك أقلية من أفراد العينة أشاروا إلى أن درجة حرية الأستاذ الجامعي متوسطة في جانب من جوانب التدريس ألا وهو حرية اختيار المقرر، حيث أكدوا أن حريتهم مقيدة وغير مطلقة في إقرار الكتاب المقرر، وأن هناك حدود تقيد حريتهم في اختيار الكتاب المناسب معظمها حدود أيديولوجية وسياسية، وقد أوضح هذا الأمر أحد الأعضاء حين أكد أن هناك كتب مفيدة جداً يفترض أن تكون بديلاً عن بعض الكتب المقررة في بعض المقررات، ومع ذلك لم تقرر بسبب رفض القسم، مبرراً الرفض بأنها كتب تثير موضوعات تتعارض مع طبيعة المجتمع المحافظ.

حرية البحث العلمي:

فيما يتعلق بحرية البحث العلمي، أكدت معظم إجابات أفراد العينة على المستوى المنخفض لحرية الأستاذ الأكاديمي في مجال البحث العلمي، وأوضح غالبية أفراد العينة بمختلف أجناسهم ودرجاتهم وتخصصاتهم أن الأستاذ الجامعي لا يمتلك الحرية الكافية للبحث عن الحقائق في مجال تخصصه، كما أكدت الإجابات أن الأستاذ كثيراً ما يبحث في موضوعات بعيدة عن مجال اهتمامه ورغبته بسبب قيود معينة تمنعه من البحث فيما يرغب، وقد أوضحت الإجابات بأنه وإن كانت حرية التدريس في الجامعات جيدة، إلا أن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للبحث، فالأستاذ الجامعي مقيد في اختيار موضوعاته لدرجة تضر بالعملية التعليمية، فالطريقة المتبعة حالياً لدى الكثير في كتابة الأبحاث العلمية تتمثل في اختيار الموضوعات المتعارف عليها،

والبعد عما هو جديد أو مثير للجدل، لتجنب الوقوع في تعقيدات تحول دون ترقياتهم أو تفرغهم العلمي أو الدعم المالي أو حضور المؤتمرات.

في المقابل أشار عدد قليل جداً من أفراد العينة إلى أن حرية الاستاذ الجامعي في مجال البحث متوسطة وليست منخفضة، وهي ليست عالية لأسباب أرجعها لاعتبارات وطنية وفكرية في نظرهم أنها منطقية وعقلانية، قال أحد المشاركين: "لا يوجد تقييد لحرية الأستاذ في البحث، إلا فيما هو يخالف تعاليم الدين أو الوطن، وهذا طبيعي ولا يعني رفض البحث فيه تقييد للحرية".

حرية اتخاذ القرار:

بشكل عام أظهرت إجابات أفراد العينة انخفاضاً كبيراً في مستوى حرية الاستاذ الجامعي في اتخاذ القرار، فقد أكد حوالي نصف المشاركين أن الاستاذ الجامعي لا يملك الحق في اتخاذ القرار، وكل ما يملكه هو رفع مقترح ويبقى القرار بيد جهات أخرى حتى في أبسط الأمور، وأشار النصف الآخر إلى أن الحرية الوحيدة للأستاذ الجامعي في اتخاذ القرار هي فقط مع طلابه داخل القاعة، أما خارجها فحرية مقيدة بشكل كبير حتى مع طلابه خارج إطار متطلبات المقرر، وشرح أحد المشاركين وجهة نظره بقوله: "في الجامعات الغربية الاستاذ الجامعي - على سبيل المثال - يمتلك القرار النهائي في فرض أو إعفاء مقرر على الطالب دون العودة لأحد، والقرار النهائي بتقليل الساعات الدراسية عن الحد المطلوب نظاماً تجاوباً مع ظرف الطالب دون العودة لأحد، وأمثلة كثيرة لقرارات يتخذها الاستاذ الجامعي مباشرة دون العودة لمسؤول أو جهة، بينما لدينا لا يملك الاستاذ هذه الصلاحيات".

كما أشار ما يقارب ثلثي المشاركين إلى أن كثيراً من القرارات الإدارية في كلياتهم وأقسامهم تُصدر دون علمهم أو أخذ رأيهم، كقرارات تكليف العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وإنشاء الوحدات واللجان وتكليف أعضائها، بينما أقر الثلث الباقي بمشاركتهم على مستوى تقديم الرأي والمشورة فقط دون المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار النهائي، وأكدوا أن مشاركتهم تلك لم تكن مبنية على تنظيم معين هدفه استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس، وإنما على علاقة تجمع العضو بصاحب القرار رئيساً لقسم كان أو عميداً أو مسؤولاً أعلى أو غيره بسبب مهمة إدارية أو غيرها تجمعهم به.

حرية التعبير عن الرأي:

يمكن اعتبار درجة حرية الاستاذ الأكاديمي في التعبير عن رأيه في مجموعها متوسطة، وأظهرت إجابات أفراد العينة أن ثلاثة مجالات تعتبر فيها درجة الحرية منخفضة وهي مجال الدين والسياسة ونقد الجامعة نفسها أو أحد مرافقها، بينما أظهر المشاركون درجة عالية من الحرية في التعبير عن آرائهم في المجالات الثقافية والاجتماعية وكذلك العلمية والطبية وغيرها، فعلى سبيل المثال، أشار أحد المشاركين لدرجة الحرية بقوله: "الجامعة ترفض تماماً أي انتقاد يوجه إليها عبر القنوات الإعلامية، حصل وأن ظهرت في برامج وعبرت عن رأيي تجاه قرارات وسياسات خاصة بالجامعة، وحقيقة لم يقابل طرحي بالترحيب أو حتى القبول، بل أظهروا امتعاضهم مما ذكرت وحصل شيء من الجفوة بيني وبين بعض الزملاء".

في المقابل ذكر أحد أفراد العينة أنه منذ سنوات وهو في صراعات فكرية وثقافية مع آخرين، ولم يحصل أبداً أن تدخلت جامعتهم أو غيرها بقصد طلب التوقف عما يفعل أو ما شابهه.

أما ما يتعلق بالحرية مع الطلاب، فقد شدد الأغلبية على أن درجة الحرية العالية للأستاذ الجامعي داخل القاعة، كما أوضح الأغلبية أن هذه الحرية العالية مقيدة بعدم مساس أو جرح الآخرين في خصوصياتهم وانتماءاتهم، وفي المقابل وجهات نظر قليلة أكدت على انخفاض الحرية حتى داخل القاعة، والسبب شيوع أفكار وقناعات يشترك فيها الطلاب والأعضاء تعيق قابلية الطالب لسماع ما يخالفها خصوصاً لدى طالب الدراسات العليا، هذا الشيوع يحفز الطلاب للشكوى لدى القسم - عادة بشكل ودي - ضد الاستاذ الجامعي صاحب الرأي المخالف، وهذا بدوره - كما أظهرت الإجابات - يعيق مع الوقت حرية الاستاذ الجامعي في طرح جميع أفكاره تجنباً للدخول في تصادمات مع إدارة القسم وزملائه فيها.

إجابة التساؤل الثاني: ما التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أظهرت إجابات المشاركين أربعة مفاهيم حددت أهم التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية، وهي كالتالي:

طبيعة المجتمع السعودي:

أكدت جميع الإجابات على أن المجتمع السعودي مجتمع محافظ أيديولوجياً وثقافياً واجتماعياً، هذه الصفة تلعب دوراً كبيراً - بشكل أو بآخر - في تقييد حرية الأستاذ الجامعي الأكاديمية في كثير من المجالات، فعلى سبيل المثال حرية الاستاذ الجامعي تقف عند حد معين في مجال تناول القضايا الدينية، فهو مقيد الحرية وغير قادر على طرح ما يتنافى مع ثوابت المجتمع، والأمر نفسه بالنسبة للأعراف الاجتماعية، فقد أجمعت الغالبية العظمى من المشاركين على أن الأعراف الاجتماعية تقف عائقاً أمام حرية الاستاذ الأكاديمية خصوصاً مع الاساتذة الاناث، وقد ذكرت إحدى المشاركات في إجابتها عن التحديات الاجتماعية بموقف عائلتها حين كان قالت: "كان لدي رغبة كبيرة في توجيه أبحاثي ومؤلفاتي نحو التوعية الجنسية والاشكاليات المرتبطة بهذا الجانب - بناء على طبيعة تخصصي - ومع ذلك لم أستطع بسبب موجة الرفض من قبل عائلتي وأقاربي خشية كلام الناس عني، وهو ما تسبب فعلاً في غضي النظر عن هذا الموضوع".

وأشار حوالي نصف المشاركين إلى أن القيد أحياناً يكون قيداً نفسياً، بمعنى أن الأستاذ الجامعي قد يعلم بأنه لن يتعرض لضرر جراء حرته المتجاوزة حدود ثقافة مجتمعه، ولكن هو يقيد نفسه بنفسه نتيجة سنين طويلة من عمره عاشها في ظل تلك الثقافة، وأوضح مشاركون آخرون أن الأسباب الثقافية التي تقف خلف تقييد حرية الأستاذ الجامعي ليست في الموضوع وإنما النتائج التي يصل إليها في بحثه - مثلاً - التي قد تصطدم مع طبيعة المجتمع، وشرح الأمر أحد المشاركين بمثال ذكر فيه بأن تناول أحد الباحثين لموضوع الأعراف في المجتمع السعودي لا يعد مشكلة، لكن يصعب جداً كشف النتائج إذا أعلنت - بشكل أو بآخر - من شأن عرق وقللت من شأن عرق آخر، ولذلك يذهب الباحث إلى تجنب الموضوع من أصله.

البيئة الأكاديمية:

أكثر من نصف الإجابات أكدت على أن بيئة العمل الأكاديمية لها دور في تقييد حرية الأستاذ الجامعي الأكاديمية من خلال طريقة تعامل الزملاء والمسؤولين وما تسببه من ضغط عليه، بمعنى أن الاستاذ الجامعي قد يقيد نفسه ولا يعطي نفسه الحرية الكافية في طرح قناعاته في أي من المجالات المختلفة المذكورة وغيرها (التدريس، البحث، ... الخ)، بسبب ما قد يشوب علاقته بعد ذلك مع زملائه ومسؤوليه في القسم والكلية من فتور يؤدي به إلى العزلة أو الشعور بالوحدة، أيضاً أكد حوالي النصف أنه لا وجود للمساءلة الرسمية حال تجاوز الاستاذ الجامعي المؤلف أيديولوجياً أو ثقافياً أو انتقد جامعتهم مثلاً، لكن ما يحصل هو تعرضه لتعامل مختلف من قبل زملائه ورؤسائه المباشرين يعكس مدى رفضهم وغضبهم مما طرح، وقد يصل إلى استبعاده من المشاركة في بعض اللجان أو الأنشطة والفعاليات، أيضاً أكدوا أن مستوى الحرية خارج الجامعة أعلى من مستواه داخله، بمعنى قد يعبر الاستاذ الجامعي عن رأيه في قضية معينة خارج الجامعة، وتكون محل قبول المجتمع بمختلف مؤسساته، ويتفاجأ بردة فعل بيئة عمله المعاكسة تماماً لما هو عليه الأمر خارجها.

البيروقراطية:

أكد أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء أن البيروقراطية لها دور الحد من حرية الاستاذ الجامعي، حيث أن كثرة القنوات التي يمر بها طلب الاستاذ الجامعي تجعله يتقيد باتجاهات أو موضوعات محاولة منه لضمان أكبر قدر ممكن من حصوله على الموافقة، وأرجع حوالي النصف أن البيروقراطية عائقاً أمام حرية الأستاذ الجامعي سبب كثرة اللجان، وهذا يعني إشراك أعضاء بعيدين تماماً عن مجال التخصص ولا يدركون أبعاد الطلب المقدم (بحثاً أو مشاركة أو

غيرها) في اتخاذ القرار، مما يجعلهم ينظرون للطلب بنظرة شمولية لا تدرك تفاصيل أهمية وضرورة الطلب، وهذا أحياناً يجعلهم يعيدون الطلب للتوضيح أو الاعتذار مما يجعل الأمر يطول للحصول على الموافقة، ولذلك يضطر بعض الأساتذة إلى حصر متطلباتهم في زاوية لا يريدونها غير أنهم يعلمون أنها مألوفة لدى اللجان وهذا يسرع سير المعاملة، وقد أشار أحد المشاركين إلى أنه اضطر للاعتذار عن حضور مؤتمر بسبب تأخر الحصول على الموافقة والتي تأخذ وقتاً لتمر على اللجان والمجالس المعنية، وهذا الوقت يتجاوز موعد انعقاد المؤتمر.

وأوضح مجموعة من المشاركين أن البيروقراطية تجعل المعاملات تمر بأفراد كثيرين مختلفين في التيارات والاتجاهات، مما يجعلها رهن موافقة من ينتمي لفكر أو قناعة مخالفة لما يتضمنه الطلب فلا يرى الموافقة عليه، فيضطر الاستاذ لاحقاً أن يقيد خياراته فيما يعلم أنها سوف تمر ويحصل بها الموافقة، وقد أوضح أحد المشاركين إلى أن لديهم في القسم برنامجاً يرغب القسم في تعديله مرة أخرى، كما رغبتوا في تغيير اسم البرنامج وخطته الدراسية لعدم صلاحيتها مع المتغيرات الجديدة، ولكن بسبب الإجراءات الطويلة التي يحتاجها تغيير مسمى البرنامج اضطرروا لإبقاء المسمى القديم رغم عدم صلاحيته - من وجهة نظرهم - والاستمرار على القديم، ورفع معاملة جديدة لتغيير المسمى وانتظارها حتى تُعتمد، حيث إن الأمر سيأخذ وقتاً طويلاً.

الدعم المالي:

اتجهت معظم إجابات المشاركين إلى ربط حرية الاستاذ الجامعي بالجانب المادي، وجاء هذا الربط لدى غالبية المشاركين بحريته في البحث العلمي، بسبب مقدار ومدى توفر الدعم المالي المقدم من قبل الجامعة للأبحاث، فقد أكدت معظم الإجابات أن الجانب المالي كثيراً ما كان عائقاً أمام اختيار الاستاذ الجامعي لموضوع بحثه ومنهجيته. كما أشارت الإجابات إلى أن بعض الأبحاث مكلفة، لا يتناسب مع دعم الجامعة المحدود، ومن هنا يضطر الباحث للتخلي عن اختيار الأبحاث المكلفة وإن كانت هامة، واستبدالها بأبحاث أقل أهمية، تجنباً لتحمل الباحث باقي التكاليف التي قد لا يستطيع تحملها حال زادت عن المبلغ المقرر، أيضاً هناك أبحاث تحتاج إلى سفر - مثلاً - والجامعة قد لا توفر تذاكر السفر للباحث، فإنه أيضاً يضطر إلى تجنب الأبحاث التي لها مثل هذه الاحتياجات واستبدالها بأبحاث وإن كانت أقل قيمة إلا أن إنجازها لا يتطلب السفر خارج المدينة.

إجابة التساؤل الثالث: ما الحلول المقترحة لتجاوز التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أظهرت إجابات المشاركين أربع مفاهيم كحلول مقترحة للتغلب على تحديات الحرية الأكاديمية، هي كالتالي:

تعزيز الحرية الأكاديمية:

اتفقت معظم إجابات المشاركين على أهمية تدخل الجامعة وتعزيز الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وشددت على ضرورة خلق سياسات من شأنها رفع مستوى حريته وحمايته، كما أشارت الإجابات إلى أن الحل المناسب لمشكلة انخفاض مستوى الحرية الأكاديمية في الوقت الراهن، هو في اتجاه الجامعات نحو رفعها من خلال استخدام صلاحياتها المتاحة على مستوى الأنظمة والقوانين، وفيما يتعلق بحريته في مجال التدريس، فقد انقسمت الإجابات إلى قسمين: قسم - مثل الغالبية - أكد على أن الحل يتمثل في ضرورة امتلاك الأستاذ الجامعي حرية مطلقة ليؤدي دوره بشكل كامل، وأشاروا إلى أنه يستحيل على الأستاذ الجامعي أن يؤدي دوره دون امتلاك الحرية المطلقة في اختيار كتبه والطريقة المناسبة لتدريس الطلاب وتقييمهم والتعامل معهم، وتقييد هذه الحرية يعد تأخيراً لتقدم جامعتهم ونجاحها، وقد بين مجموعة من المشاركين موقفهم بأن الأستاذ الجامعي وصل مرحلة من العلم والمعرفة والاطلاع على الخبرات امتدت سنيناً، ما يجعله يدرك واجباته المهنية والوطنية والاجتماعية، ولذلك تقييد حريته هو تجاهل لتلك السنوات والخبرات التي يفترض أن يستفيد منها كل من الطالب والجامعة بدلاً من ضياعها لأسباب غير منطقية، وقسم آخر أكد على أهمية حرية الأستاذ الأكاديمي المقيدة، وهم أقلية،

ورأوا أن الحرية يجب أن تكون مقيدة، وانقسموا في تبريراتهم إلى قسمين: قسم - مثل الأغلبية - رأى أن حرية التدريس الحالية كافية وليس هناك حاجة لفرض حلول من شأنها زيادتها عما هي عليه، وأشاروا إلى أن تقييد حرية الاستاذ يجب أن يكون فقط في اختيار الكتاب المقرر، وأوضحوا أن هذا التقييد إنما هو التزام بمعايير وطنية عامة تراعي طبيعة المجتمع وثقافته وسياسته، وليس تقييداً اعتباطياً من شأنه إلحاق الضرر بالعملية التعليمية، وقسم آخر - ومثل الأقلية - أوضح أنهم مع حرية التدريس الكاملة للأستاذ الجامعي إلا فيما يتعلق باختيار أسئلة الاختبار والتقييم، فالتقييم يجب أن يراعي طبيعة الطلاب والمرحلة التي بها وكذلك نوع الأسئلة، وقد أوضح أحد المشاركين هذه النقطة بقوله: "الأستاذ الجامعي حر في وضع التقييم الذي يراه مناسباً، ولكن لو افترضنا أن استاذاً وضع الدرجة الأعلى في توزيع الدرجات مثلاً على البحث العلمي لمقرر خاص بطلاب مرحلة البكالوريوس، ودرجات قليلة جداً على الاختبارات الشهرية والنهائية، هنا الأستاذ الجامعي استخدم حريته بطريقة لا تتناسب وتقييم طلاب في هذه المرحلة، أيضاً لو وجدنا استاذاً يختبر طلابه في برنامج الماجستير أو الدكتوراه ومعظم أسئلة الاختبار موضوعية عبارة عن صح وخطأ واختيار من متعدد، فهنا حريته تضر ولا تنفع ويجب التدخل".

أما ما يتعلق بحرية البحث العلمي، فقد قسم المشاركون حرية الأستاذ الجامعي إلى نوعين: حريته فيما يتعلق بمنهجية البحث، والأخرى حريته بموضوع البحث، بالنسبة للأولى أكد جميع المشاركين أن الباحث ليس حراً في كتابة بحثه كيفما أراد، وأنه ملزم باتباع الخطوات المنهجية في كتابة الأبحاث، وأن يكون البحث وفقاً لإحدى منهجيات البحث العلمي المعروفة، وإلا لا يمكن تصنيفه بحثاً علمياً، إضافة إلى أن الجميع أجمع على حرية الأستاذ الجامعي الكاملة في اختياره للمنهجية التي يراها مناسبة لموضوع بحثه وتقوده لنتائج دقيقة.

أما ما يتعلق بحريته في اختيار الموضوع، فقد مال أغلب المشاركون إلى ضرورة امتلاك الباحث الحرية المطلقة في اختيار موضوع بحثه، وأن هذا أحد أهم صفات الباحث في الجامعات المتقدمة، وعليه فالحل هو في تمكينه من هذه الحرية، وقد برر أحد المشاركين هذا الرأي بقوله: "الثورات الصناعية والتقنية والفكرية وغيرها جاءت من أشخاص أعطوا الحرية الكاملة دون قيد، من أجل البحث والكشف والتنقيب عن الحقائق، والنتيجة هي ما نعيش فيه اليوم، ولو أن حرياتهم قيدت ما وصل العالم إلى ما وصل إليه اليوم، ولما أصبحت الجامعات المتقدمة اليوم رائدة على مستوى العالم، وإذا كنا صادقين في تحقيق أهداف الرؤية فلا حل سوى الحرية الكاملة"، في المقابل أيد أقلية من المشاركين تقييد موضوعات البحث، والات تطلق الحرية للأستاذ دون قيد في اختيار موضوعات أبحاثهم، جاء هذا الرأي من منطلق وجود حدود ثقافية ودينية وسياسية ويجب على أي باحث عدم تجاوزها مهما تمثلت أهمية البحث بالنسبة له، كما أشارت تلك الإجابات بأنه لا فائدة من إجراء بحث هدفه مناقشة - على سبيل المثال - مسألة دينية هي بالإجماع من الثوابت، وتقييد الحرية في هذا لن يعطل عجلة سير الرؤية، لأن ضمن أهداف الرؤية أهداف إسلامية، والتشكيك في ثوابت الدين يمضي في طريق مخالف لما تتطلع إليه الرؤية.

أما ما يتعلق بحريته في اتخاذ القرار، فقد قسمت الحرية وفق إجابات المشاركين إلى حريتين أساسيتين: حريته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجهة التي يعمل فيها (قسم/عمادة/إدارة...)، وحريته في اتخاذ القرارات المتعلقة بحالة طلابه، فبالنسبة للحرية الأولى فقد أيد غالبية المشاركين على ضرورة تمتعه بحرية عالية في اتخاذ القرارات ومشاركته في جميع قرارات الجهة المنتمي لها، أما ما يتعلق بالتعامل مع طلابه، فمعظم الإجابات اتجهت لتقييد هذه الحرية بحيث يمتلك الأستاذ الحرية في اتخاذ القرارات ولكن تحت إشراف القسم تجنباً لأي ضرر قد يقع على الطالب، بينما رأى آخرون وهم قلة أن يمتلك الأستاذ الحرية الكاملة مثلها مثل حريته في قرارات قسمه.

أما بالنسبة لحرية الأستاذ الجامعي في مجال التعبير عن الرأي، فأظهرت النتائج أمرين، الأمر الأول إجماع جميع المشاركين على تقييد حرية الأستاذ في إبداء رأي بشكل سلبي عن معتقدات أفراد المجتمع وثقافتهم وعاداتهم وقناعاتهم، والأخذ في عين الاعتبار حال إبداء الرأي أن يكون بشكل موضوعي نقدي لا يخرج عن دائرة الاحترام، أما الأمر الآخر فيتعلق بما دون

ذلك، وهنا انقسمت الإجابات إلى نوعين، حرية داخل القاعة وحرية خارجها، حيث شددت معظم الإجابات على أفضلية تقييد حرية الاستاذ الجامعي داخل القاعة خصوصاً في المسائل المثيرة للجدل إلا إن كانت في مجال تخصصه وتخصص الطلاب، أما خارج القاعة أو الجامعة فمعظم الإجابات اتجهت نحو دعم الحرية الكاملة للأستاذ الجامعي في التعبير عن رأيه بحرية عالية دون قيود، في المقابل إجابات قليلة أيدت حرية العالية سواء داخل القاعة وخارجها دون تقييد، وعلى الطلاب أن يتفهموا هذه الحرية، وفي المقابل لهم الحرية أيضاً في الرد بشكل لا يفقد فيه الطرفين الود والاحترام.

استقلال الجامعات:

أكدت معظم الإجابات إلى الارتباط الإيجابي الطردي ما بين استقلال الجامعات وارتفاع مستوى الحرية الأكاديمية فيها، حيث أوضحت أن استقلال الجامعات سوف يقود بالضرورة إلى أمور عديدة تدعم الحرية الأكاديمية كإشراك الاستاذ الجامعي في اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة والتخطيط والتمويل وإدارة الهياكل الأكاديمية في الجامعة والمشاركة في بناء الخطط والبرامج الملائمة لاستراتيجية الجامعة وتوجهاتها. كما شددت الإجابات على التغيير الذي سيطرأ على مجال البحث العلمي والتدريس، حيث أفادت تلك الإجابات أن الاستقلال يعني اهتماماً أكبر بالمعرفة وصناعتها وإنتاجها ونشرها، وهذا بدوره سيعزز دعم الجامعات للعمل البحثي والتربسي محاولة منها في كسب المنافسة نحو الريادة.

وتضيف الإجابات إلى أن حاجة الجامعة إلى التفرد سيجعلها تلتفت وبشكل كبير على أهم ركائزها ودعائمها في تحقيق أهدافها ألا وهو الاستاذ الجامعي، وستمنحه صلاحيات أكبر وحرية أعلى رغبة في الاستفادة من خبراته وجهده بأعلى قدر في جميع مجالات عمله التدريس والبحث وتقديم وجهات النظر والمشاركة في صناعة حاضر ومستقبل الجامعة، وقد اشار أحد المشاركين بقوله: "أحد عوامل نجاح الجامعات الغربية هو استقلالها، وأحد عوامل نجاح الاستقلال هو درجة الحرية العالية الممنوحة للأستاذ الجامعي فيها، مما جعلها في غير حاجة لحكوماتها - إلا في جوانب محدودة - بفضل ما يقدمه الاستاذ من عامل جذب للدارسين والداعمين والمستثمرين والباحثين عن دراسات وأبحاث دقيقة".

كما أكدت الإجابات على الدور الإيجابي الذي سوف يلعبه استقلال الأقسام والكليات داخل الجامعة نفسها في تجاوز بعض تحديات حرية الأستاذ الجامعي الأكاديمية، بحيث تصبح كثيراً من القرارات من صلاحيات القسم أو الكلية بدلاً من إدارة الجامعة، وبذلك يخف تأثير البيروقراطية والمشكلات المالية وغيرها على درجة حرية الاستاذ الجامعي.

المدونة الأخلاقية:

رأى مجموعة من المشاركين أن صياغة مدونة أخلاقية خاصة بالعمل الجامعي سوف يسهم في حماية الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وبينت الإجابات أن الاستفادة من مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة الصادرة من مجلس الوزراء وصياغة مدونة تتناسب وطبيعة البيئة الجامعية سوف يكون له أثر إيجابي على البيئة الأكاديمية داخل الجامعات. كما أكدت الإجابات أن وجود مدونة توضح مفهوم الحرية الأكاديمية وتبين حدودها بناء على المصلحة العامة والمبادئ الوطنية سوف تحمي الأساتذة الجامعيين من كثير من المضايقات والمشكلات التي يتعرضون لها داخل بيئة العمل أو خارجه وتعاقب من يسعى إلى تعطيلها. وبرأي الغالبية أن المدونة سوف تسهم في الحد من سوء استخدام السلطة والحرية المطلقة التي قد تستغل من قبل بعض الأساتذة ضد الطلاب، من خلال توعية الطلاب بحقوقهم والتأكيد على دعم الإجراءات الضبطية والحقوقية للطلاب والجميع.

الأنشطة التوعوية والثقافية:

بينت إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن تفعيل الأنشطة التوعوية والثقافية سوف ترفع مستوى الحرية الأكاديمية من خلال تحسين البيئة الأكاديمية والبيئات المحيطة بالأستاذ الجامعي، حيث أشارت الإجابات إلى أن الأنشطة التوعوية بأهمية حرية الأستاذ الجامعي سوف تسهم في

تنقيف المجتمع أفراداً ومؤسسات وتنويرهم بأهمية الحرية ودورها في إنتاج المعرفة وتقديم المجتمعات، كما أشارت إلى أن مثل هذه الأنشطة سوف تزيل كثيراً من الأفكار والأوهام السلبيّة عن حرية الأستاذ الجامعي، وأوضحت أيضاً أن الأنشطة التوعوية سوف تبين للناس أن حرية الأستاذ الأكاديمي تعني أن يبحر أكثر في التفكير والاستكشاف والتساؤل والبحث، وليس كما يعتقد البعض بأنها امتلاك الأستاذ الحق في تعدي الحدود الدينية والوطنية والسياسية، وحين تتضح الرؤية سوف تصبح الجامعات أول المؤسسات دعماً لحرية أعضائها، أيضاً شددت الغالبية على أهمية دور المؤسسات الأخرى الإعلامية والتربوية والاجتماعية والدينية وغيرها في توعية أفراد المجتمع ومؤسساته، وألا يقتصر الجهد على الجامعات نفسها.

وفيما يتعلق بالأنشطة الثقافية، فقد أوضحت الإجابات أن من المهم أن تنظم الجامعات الندوات والمؤتمرات واللقاءات كقنوات يعبر من خلالها الأستاذ الجامعي عن آرائه، وي طرح أفكاره بكل حرية دون تدخل أي جهة في الجامعة ودون مضايقة، مع التزامه بالأداب والمبادئ العامة، وقد أكد الغالبية على أن تفعيل مثل هذه الأنشطة سوف ترفع مع الوقت مستوى تقبل البيئة الأكاديمية للأطروحات الجديدة أو المخالفة للمعتاد، وسوف تمنح الجامعة نفسها مستوى عالي من الحرية المنظمة المقبولة من جميع الأطراف.

مناقشة النتائج والتوصيات:

تمثل تساؤل الدراسة الرئيسي في معرفة واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية وتحدياته والحلول في ضوء أهداف وتطلعات رؤية ٢٠٣٠، وقد تفرع عن السؤال الرئيسي ثلاثة أسئلة فرعية، تساؤل يختص بواقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي، وثانياً حول التحديات التي تواجه الحرية للأستاذ الجامعي، والتساؤل الثالث الذي يختص بالحلول المقترحة لمواجهة التحديات.

ففيما يتعلق بالتساؤل الأول: ما هو واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات السعودية؟ لقد كشفت نتائج الدراسة عن أربعة مفاهيم هي حرية التدريس وحرية البحث العلمي وحرية التعبير عن الرأي وحرية اتخاذ القرار، وقد خالفت نتائج هذه الدراسة نتائج دراسات سابقة حول الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، حيث أن نتائج الدراسات السابقة أظهرت الحرية الأكاديمية في المحاور الأربعة إما متوسطة أو عالية، بينما كشفت هذه الدراسة أن حرية الأستاذ الجامعي فيها منخفضة عدا حرية التدريس، لقد أظهرت هذه الدراسة أن حرية الأستاذ الجامعي في مجال التدريس بشكل عام عالية، وهو ما اختلف مع عدد من نتائج الدراسات مثل دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) والبلعاسي (٢٠٠٨) والزبون والبرجس (٢٠١٥)، بينما وافقت نتائج دراسات أخرى مثل دراسة السرحاني (٢٠٠٨) والعامري (٢٠١٤) والرويلي (٢٠١٥) ودرويش (٢٠١٥)، ونتيجة هذه الدراسة تعكس المستوى العالي من الحرية التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي، كما يعكس وعي إدارة الجامعة بأهمية حرية الكادر الأكاديمي لتحقيق أهداف العملية التعليمية خصوصاً في مجال التدريس.

أما ما يتعلق بالمفاهيم الثلاثة الأخرى وهي حرية البحث العلمي وحرية اتخاذ القرار وحرية التعبير عن الرأي، فقد خالفت تماماً نتائج الدراسة السابقة في المملكة العربية السعودية، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة المستوى المنخفض للأستاذ الجامعي فيها، وهذه النتيجة لم توافق أي نتيجة من نتائج الدراسات الأخرى، والتي كانت ما بين متوسط وعال، ويمكن تفسير هذا الأمر إلى أن حرية الأستاذ في هذه المحاور الثلاث قد يتجاوز أثره مؤسسات أخرى خارج محيط المؤسسات التعليمية، وهذا قد يجعل الجامعة أحياناً تكون أكثر حذراً تجنباً للوقوع في خلاف مع مؤسسات أخرى بسبب نتائج بحث أو وجهة نظر أو ما إلى ذلك، مما يضطرها لتقييد حرية أساتذتها.

وبالنسبة للتساؤل الثاني: ما هي التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ فقد أظهرت الدراسة الدور الذي تلعبه عوامل عديدة تمثل تحدياً أمام حرية الأستاذ الجامعي، حيث كشفت الدراسة عن ثلاث تحديات أساسية مثلت أربعة مفاهيم، هي مفهوم الطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي والتي جعلها

أحياناً تحارب الحرية خوفاً من بروز أفكار تخالف ما يعتقدون، ومفهوم البيئة الأكاديمية نفسها وما قد يعترضها من صراعات واختلافات وامتعض يتسبب أحياناً في كبح حرية الأستاذ تجنباً للتعرض لمضايقات، وكذلك مفهومي النظام الإداري والصعوبات المالية وما يعترضها من بيروقراطية تتسبب في تأخير المعاملات وكثرة النظر فيها وإبداء الملاحظات مما يضطر الأستاذ مثلاً أن يقيد نفسه بما هو معتاد حتى لا تتعطل أو تتأخر معاملته، وقد جاء التحدي الثالث تحدي البيروقراطية متفقاً مع نتيجة دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) التي أرجعت السبب لطبيعة الأنظمة الإدارية والبيروقراطية، وكذلك دراسة الرويلي (٢٠١٥) التي أكدت على أن اللوائح الإدارية والميزانية والمركزية أحد أهم أسباب الحد من حريات الأساتذة، بينما خالفت الدراسات الأخرى في اعتبار طبيعة المجتمع المحافظ والبيئة الأكاديمية وتوفر الدعم المالي ضمن التحديات.

أما ما يتعلق بالتساؤل الثالث: ما هي الحلول المقترحة لتجاوز التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ ولمواجهة هذه التحديات كشفت الدراسة عن مجموعة من الحلول المناسبة التي من شأنها دعم الحرية الأكاديمية ورفع مستواها بما يتفق ومتطلبات الأستاذ الأكاديمي، وقد مثلت أربعة مفاهيم، أولها مفهوم تعزيز ودعم الجامعة للحرية الأكاديمية، حيث أظهرت نتائج هذا الدراسة أن الحل يكمن في اشباع حاجة الأستاذ للحرية كي ينتج في المجالات المختلفة، وأن على الجامعة أن تدعم هذا الأمر وترفع من مستوى حريته لتصبح بدرجة عالية، شريطة ألا تؤدي هذه الحرية مشاعر الطلاب وانتماءاتهم ولا تنتهك الأنظمة والقوانين، وهذا النتائج تعكس مدى حاجة الأستاذ الجامعي وإدراكه بأهمية حريته كي يمتلك أدوات المشاركة الفاعلة في نجاح جامعته وتحقيقها مراتب متقدم، ثانياً مفهوم استقلال الجامعة، وقد أوضحت النتائج أن الاستقلال سوف يذيب العديد من الحواجز التي تقف ضد حرية الأستاذ الجامعي بفضل امتلاك الجامعة كامل الصلاحيات والقرارات، كما أظهرت أيضاً أهمية استقلال الكليات والأقسام داخل الجامعة كحل لبعض التحديات الإدارية كالبيروقراطية مثلاً، وهو ما أظهرته هذه الدراسة دون الدراسات الأخرى، كما كشفت الدراسة عن المفهوم الثالث لهذا التساؤل وهو أهمية وجود مدونة أخلاقية تحدد فيها الحقوق والواجبات لتصبح بمثابة حماية لحرية الأستاذ الجامعي وحقوقه في بيئة عمله الأكاديمي، وهذا يأتي بالتزامن مع المفهوم الرابع والمتمثل في تفعيل الأنشطة التوعوية والثقافية لرفع مستوى الوعي في المجتمع بشكل عام والمجتمع الأكاديمي بشكل خاص بدور الحرية الأكاديمية في إنتاج المعرفة واكتشاف الجديد، وهذه الحلول لم تأت متوافقة مع نتائج الدراسات التي تناولت الحرية الأكاديمية في السعودية.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

تطبيقات إجرائية:

بالنظر للجامعات السعودية القديمة، وهي الجامعات التي تحمل على عاتقها - أكثر من غيرها - مهمة تحقيق هدف رؤية ٢٠٣٠، نجد أن جميعها: جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة أم القرى، وجامعة الإمام، تخلوا رسالتها ورؤيتها وأهدافها وقيمها من التأكيد الحرية الأكاديمية التي هي صلب العملية الأكاديمية وأحد مرتكزات النجاح الجامعي، عدا جامعة الملك سعود حيث نصت أحد قيمها على الحرية الأكاديمية (الرؤية والرسالة والقيم)، ولكن تبقى جميع الجامعات بما فيها جامعة الملك سعود بلا نظام واضح أو سياسة مدونة تحمي حرية الأستاذ الجامعي وتضبطها بشكل يدرك جميع الأطراف حقوقها ومهامها وحدودها.

تضم المملكة العربية السعودية أكثر من ١٣١ مؤسسة تعليم عالي وما بعد الثانوي ما بين جامعات وكليات، جميعها تعتمد وبشكل كبير على أساتذتها في تحقيق أهدافها الأكاديمية سعياً نحو تحقيق مخرجات متميزة وتقديم ما ينفع المجتمع، وفي جميعها يبقى الأستاذ بحاجة قانون واضح وسياسة بيئة تحميه وتكون بالنسبة للمؤسسة خارطة طريق يمضي وفقها جميع منسوبي وإدارات الجامعات والمؤسسات الأخرى، وبناء عليه يوصي الباحث بالآتي:

- وضع لوائح وأنظمة تحمي حرية الاستاذ الجامعي وتضبط هذه الحرية بما يحقق أهداف العملية التعليمية وينسجم مع المتطلبات الوطنية.
- إعادة النظر في بعض الأنظمة الحالية والإجراءات التي تعطل الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي وتقيدها.
- منح الجامعات استقلالية تامة في جميع شؤونها المالية والإدارية.
- منح الكليات والأقسام داخل الجامعات مزيداً من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمهامها ووظائفها.
- عقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات بهدف تسليط الضوء على الحرية الأكاديمية وتوضيح ماهيتها وأبعادها وجوانبها.
- تعاون الجامعات من مؤسسات المجتمع الأخرى من أجل توعية المجتمع وتثقيفهم بأهمية الحرية الأكاديمية وضرورتها لتقدم الجامعات والمجتمع.
- إنشاء ودعم الجمعيات المهتمة بالتوعية والتثقيف بالحرية الأكاديمية وحمايتها داخل الجامعات وخارجها.

تطبيقات بحثية:

- من خلال نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بإجراء دراسات عن الحرية الأكاديمية تتضمن:
 - دراسات للتعرف على مزيد من التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي.
 - دراسات للتعرف على دور الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ التعليمية.
 - دراسات مستقلة عن:
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجال التدريس.
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي.
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجال اتخاذ القرار.
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجال التعبير عن الرأي.
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجال خدمة المجتمع.
 - حرية الاستاذ الجامعي في مجالات أخرى ترتبط بوظائف الجامعة ومهامها.
 - دراسات عن احتياجات الجامعات لتحقيق الريادة العالمية وأهم متطلباتها.

المراجع العربية

١. أبو حيمد، ندى عبدالرحمن. (٢٠٠٧). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض.
٢. برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. (٢١ نوفمبر، ٢٠١٧). مسترجع من: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf
٣. البلعاسي، سعود بن مسير. (٢٠٠٨). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٤. الخزاولة، محمد. (٢٠١٦). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعوقات ممارستها من وجهة نظرهم. العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، ٣١ (٦)، ١٦٨-١٣١.
٥. الذبياني، محمد عودة. (٢٠١٥). محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي: دراسة تحليلية مسحية. المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم، (١٣)، ٤٤-١١، مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/670172>
٦. الرؤية. (٢١ نوفمبر، ٢٠١٧). مسترجع من: <http://vision2030.gov.sa/ar/node/132>
٧. رؤية ٢٠٣٠. (٢٤ نوفمبر، ٢٠١٧). اقتصاد مزدهر فرصه مثمرة. مسترجع من: <http://vision2030.gov.sa/ar/node/77>
٨. الرسالة والأهداف والقيم (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٢ فبراير، ٢٠١٨، من جامعة الملك سعود: <http://ksu.edu.sa/ar/about-ksu/mission-vision>
٩. الرويلي، سعود. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية، التربية، جامعة الأزهر، ٣ (١٦٣)، ٨٠١ - ٨٣٨ مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/705539>
١٠. درويش، زينب عواد. (٢٠١٥). درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعة سلمان بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد (٥٨)، ٣٤٢-٣٧٣، مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/740671>
١١. الزبون، محمد سليم، والبرجس، عبدالرحمن مفضي (٢٠١٥). واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، ٨ (٢١)، ٧٣-٩٩، مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/670415>
١٢. الزبيدي، مفيد. (٢٠٠٠). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي الحرية الأكاديمية نموذجاً. بحث مقدمة في مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ١٦-١٨ مايو، ٢٠٧-٢٢٠.
١٣. الجامعات الحكومية. (١٣ اغسطس، ٢٠١٦). تاريخ الاسترداد ٢٠ يناير، ٢٠١٨، من وزارة التعليم:

<https://www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/Government-Universities/Pages/default.asp>

١٤. الجامعات والكليات الأهلية. (١٣ أغسطس، ٢٠١٦). تاريخ الاسترداد ٢٠ يناير، ٢٠١٨، من وزارة التعليم:

<https://departments.moe.gov.sa/PHE/UnivAndCollageList/Pages/default.aspx>

١٥. السرحاني، طارق. (٢٠٠٨). دور القيادات الأكاديمية في توفير الحرية الأكاديمية في كليات التربية في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم وأعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

١٦. سعيد، هبة. (٢٠١٦). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة وسبل تحسينها. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

١٧. سليمان، ظالم. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعة حلوان بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. دراسات تربوية واجتماعية، مصر، ٢١ (٤)، ١٠٧-١٥٢.

١٨. العامري، فاطمة علي. (٢٠١٤). حرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الباحة.

١٩. عباس، محمد خليل، ونوفل، محمد، والعبسي، محمد، وأبو عواد، فريال. (٢٠١٥). مدخل على مناهج البحث في التربية وعلم النفس (المجلد ٦). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٢٠. عبدالله، علاء الدين كاظم. (٢٠١٢). حقوق الإنسان والحرية الأكاديمية في التعليم العالي. عمان: دار غيداء.

٢١. العجمي، عبدالهادي. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية ومجتمع التعليم والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية: التعليم في الخليج بين الحرية والمحظورات الدراسات التاريخية أنموذجاً. بحوث الدورة الثانية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٨٣ - ١٠٩.

٢٢. عمادة التعاملات الإلكترونية. (٨ نوفمبر، ٢٠١٧). البيانات المفتوحة. تم الاسترداد من جامعة الملك سعود: <http://etc.ksu.edu.sa/ar/open-source>

٢٣. الغريب، بدران شبل. (٢٠١٢). الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية. مجلة كلية التربية، الإسكندرية، ٢٢ (١)، ٢٣-٩٥.

٢٤. القرني، علي سعد. (٢٠١٢). الحرية الأكاديمية: المنطلقات القانونية والضوابط: دراسة تحليلية نقدية معمقة. بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب"، كلية التربية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ٢٣-٢٥ جمادى الأولى.

٢٥. الكليات التقنية بنات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٠ يناير، ٢٠١٨، من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني:

<http://www.tvtc.gov.sa/Arabic/TrainingUnits/Pages/GirlsColleges.aspx>

٢٦. الكليات التقنية بنين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٠ يناير، ٢٠١٨، من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني:

<http://www.tvtc.gov.sa/Arabic/TrainingUnits/Pages/colboys.aspx>

٢٧. مركز إحصاءات التعليم. (٢٠١٦-٢٠١٥). إحصاءات التعليم العالي. تاريخ الاسترداد ٢٥ ديسمبر، ٢٠١٧، من وزارة التعليم:

<https://departments.moe.gov.sa/PLANNINGINFORMATION/RELATEDDEPARTMENTS/EDUCATIONSTATISTICSCENTER/EDUCATIONDETAILS/REPORTS/Pages/default.aspx>

٢٨. المنيزل، عبدالله، والعتور، عدنان. (٢٠١٠). *مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية*. عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

٢٩. اليونسكو (١٩٩٨). *التعليم في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل*. المؤتمر العالمي للتعليم العالي. باريس. ٥-٩ أكتوبر.

٣٠. اليونسكو (٢٠٠٩). *الديناميات الجديدة للتعليم العالي والبحث من أجل تطور المجتمع والتنمية*. المؤتمر العالمي للتعليم العالي. باريس. ٥-٨ يوليو.

المراجع الأجنبية:

1. AAUP. (n.d.). (1940) *Statement of Principles on Academic Freedom and Tenure*. Retrieved 11 20, 2017, from American Association of University Professors: <https://www.aaup.org/report/1940-statement-principles-academic-freedom-and-tenure>
2. Babbie, E. R. (2004). *The practice of social research*. Belmont, CA: Thomson/Wadsworth
3. Bogdan, R. C., & Biklen, S. K. (2011). *Qualitative Research For Education: An Introduction to Theories and Methods* (5th ed.). New Jersey: Prentice Hall.
4. Burns, M. (2016). Academic Freedom Should Be Redefined: Point and Counterpoint. *American Journal Of Pharmaceutical Education*, 80(9), 1-5.
5. CAUT. (2011). *Academic Freedom*. Retrieved 11 22, 2017, from Canadian Association of University Teachers: <https://www.caut.ca/about-us/caut-policy/lists/caut-policy-statements/policy-statement-on-academic-freedom>
6. Frank B. McCluskey, Melanie L. Winter, (2014) "Academic freedom in the digital age", *On the Horizon*, Vol. 22 Issue: 2, pp.136-146, <https://doi.org/10.1108/OTH-09-2013-0033>
7. Hudson, C. (2016). *A Century of Academic Freedom*. In C. Hudson, & J. Williams (Eds.), *Why Academic Freedom Matters: A response to a Current Challenge*. London: Civitas.
8. Gale, N. K., Heath, G., Cameron, E., Rashid, S., & Redwood, S. (2013). Using the framework method for analysis of qualitative data in multi-disciplinary health research. *BMC Medical Research Methodology*, 13(117), 1-8. doi:10.1186/1471-2288-13-117

9. Manning-Walsh, J. (2004). The Academic Responsibility of Academic Freedom. *Phi Kappa Phi Forum*, 84(4), 29-30
10. McCluskey, F. B., & Winter, M. L. (2014). Academic Freedom in The Digital Age. *On the Horizon*, pp. 136-146.
11. Russell, C. (1993). *Academic freedom*. Retrieved from <https://ebookcentral.proquest.com>
12. Shi Wanbing, (2013) "An analysis of the issues in developing research universities in China", *Journal of Knowledge-based Innovation in China*, Vol. 5 Issue: 1, pp.4-15, <https://doi.org/10.1108/17561411311320932>
13. Stewart, K., Treasure, E., Chadwick, B., & Gill, P. (22 March, 2008). Methods of data collection in qualitative research: interviews and focus groups. *British Dental Journal*, pp. 291-295.
14. Susan E. DeFranzo. (16 September, 2011). *What's the difference between qualitative and quantitative research?*. Retrieved from Snap Surveys: <https://www.snapsurveys.com/blog/qualitative-vs-quantitative-research/>
15. The Lima Declaration. (2017, 11 30). Retrieved from World University Service: <http://www.wusgermany.de/sites/wusgermany.de/files/userfiles/WUS-Internationales/wus-lima-englisch.pdf>
16. Williams, J. (2016). *Why Academic freedom Matters: A Response to a Current Challenges*. In C. Hudson, & J. Williams (Eds.). London: Civitas.
17. Woods, T. M., Acosta, W. R., Chung, E. P., Cox, A. G., Garcia, G. A., Klucken, J. R., & Chisholm-Burns, M. (2016). Academic Freedom Should Be Redefined: Point and Counterpoint. *American Journal of Pharmaceutical Education*, 80(9), 146. <http://doi.org/10.5688/ajpe809146>